

دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد

من الاحتيال والغش في القوائم المالية

"دراسة ميدانية على عينة من الشركات بولاية الخرطوم"

The Role to which forensic accounting techniques are used in reducing fraud and fraud in financial statements

"A field study on a sample of companies in the state of Khartoum"

د. حنان حسين عيسى كرم*

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من عمليات الاحتيال والغش في القوائم المالية من خلال آراء المحكمين الماليين في عينة من الشركات السودانية. وهدفت هذه الدراسة إلى تناول ودراسة تقنيات المحاسبة القضائية، ودورها في الحد من الاحتيال والغش وأثره على كل من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة واختبار الفرضيات التالية:

أ/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال والغش في قائمة المركز المالي.

ب/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال والغش في قائمة الدخل.

ج/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال والغش في قائمة التدفقات النقدية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية يساعد في الحد من الاحتيال في قائمة المركز

* أستاذ المحاسبة المساعد - كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا.

المالي، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: التطبيق الجيد لتقنيات المحاسبة القضائية يساهم في الحد من عمليات الاحتيال في القوائم المالية. الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، تقنيات المحاسبة القضائية، القوائم المالية، الاحتيال المالي.

Abstract;

The problem of the study was to show the extent to which forensic accounting techniques are used to reduce fraud in financial statements through the opinions of financial arbitrators in a sample of Sudanese companies. This study aimed to study forensic accounting techniques and their role in reducing fraud and its impact on both the income statement and the center list. The study concluded several results, including: Commitment to the principle of historical cost in determining the value included in the budget helps reduce fraud in the statement of financial position, and the study concluded with several recommendations, the most important of which are: The good application of forensic accounting techniques contributes to reducing fraud in the financial statements.

Keywords: Forensic accounting, forensic accounting techniques, financial statements, financial fraud.

أولاً: الإطار المنهجي:

المقدمة:

لا شك في أن السبب الرئيس في انهيار العديد من الشركات العملاقة في العالم هي المخاطر التي تنشأ من عمليات الاحتيال والغشفي القوائم المالية، والتي تؤثر على قرارات المستخدمين، ومن ثم فإن مهنة المحاسبة واجهت مشاكل كثيرة جراء هذه المخاطر ومن أهمها فقد ثقة الجمهور في مهنة المحاسبة، حيث تعتبر مهنة المحاسبة إحدى آليات اكتشاف قضايا الاحتيال والغش الذي يتم في القوائم المالية، فقد تصدت آليات المحاسبة والمراجعة لاكتشاف القضايا المتعلقة بمخاطر الاحتيال

ومحاولة تقليصها والحد منها، ومن أهمها دعم تقنيات المحاسبة القضائية لتطوير آليات العمل المحاسبي للحد من مخاطر الاحتيال والغش، والتي تعد من الآليات الحديثة في مجال منعها واكتشافه.

1/ مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في معرفة دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال والغش في القوائم المالية، وقد تمت صياغتها في السؤال التالي: ما دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال في القوائم المالية؟ والأسئلة الفرعية كالآتي:

أ/ ما هو دور استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال والغش في قائمة المركز المالي؟.

ب/ ما هو دور استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال والغش في قائمة الدخل؟.

ج/ ما هو دور استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال والغش في قائمة التدفقات النقدية؟.

2/ أهمية الدراسة: تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تبين أهمية الدور الذي تلعبه تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال في القوائم المالية والذي من شأنه أن يعطي دلالة مهمة حيال المعلومات المالية والتي تؤثر في طبيعة القرارات الاستثمارية من خلال توضيح كلاً من الإطار النظري لتقنيات المحاسبة القضائية ومفهوم الاحتيال والربط بينهما كمحاولة لتوضيح أثر تقنيات المحاسبة القضائية في الحد والتقليص من الاحتيال في القوائم المالية.

3/ أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى بيان دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الغش والاحتيال في القوائم المالية وكذلك مفهوم الاحتيال وأثره على كلاً من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية من ثم التعرف على

الدور الذي تقوم به تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال والغش في القوائم المالية.

4/ فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة واختبار الفرضيات التالية:

أ/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال والغش في قائمة المركز المالي.

ب/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال والغش في قائمة الدخل.

ج/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال والغش في قائمة التدفقات النقدية.

5/ حدود الدراسة: تمثلت الحدود المكانية في عينة من الشركات بولاية الخرطوم، أما الحدود الزمانية فهي في العام 2021م، كما تمثلت الحدود الموضوعية في تناول تقنيات المحاسبة القضائية في تقليص الاحتيال والغش في القوائم المالية.

6/ مصادر البيانات: استندت الدراسة في جمع البيانات على الاستبانة كمصدر أولي، وعلى الكتب العلمية والدوريات والمجلات المحكمة والرسائل الجامعية والإنترنت كمصادر ثانوية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تم الرجوع إلى بعض البحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة والتي تمكنت الباحثة من الحصول عليها لمعرفة الفجوة التي يمكن أنتسدها هذه الدراسة؛ وقد كانت هذه الدراسات على النحو التالي:

خالد 2013م1: تمثلت مشكلة الدراسة في زيادة شكاوى المستثمرين والمساهمين والمقرضين حول وجود احتيال وتضليل في القوائم المالية، وارتفاع معدل الدعاوى القضائية والمنازعات ومن ثم الحاجة إلى القضاء وإلى خبراء محاسبين، ومن أبرز نتائج الدراسة ما يأتي: المحاسبة القضائية تقوم على أساس مجموعة مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة، تناولت هذه الدراسة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، بينما تناولت الدراسة الحالية مدى استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في تقليص الاحتيال والغش في القوائم المالية.

دراسة: أحمد 2014 م 2: تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: ماهو مدى إدراك الخبراء الحسابيين لضرورة أن تتوفر في الخبير المحاسبي الليبي الخصائص والمهارات والخبرات المطلوبة في المحاسب القضائي في الدول المتقدمة؟، من أبرز نتائج الدراسة: أهم خمس معوقات تحد من فعالية الخبير الحاسبي الليبي في الخبرة القضائية مرتبة حسب الأولوية، عدم القدرة على فهم أهداف القضية، عدم فعالية الاتصال الشخصي، ضعف المهارة الشخصية، وعدم القدرة على إعادة بناء الأحداث، وقد أوصت الدراسة بضرورة مطالبة الخبراء الحسابيين بامتلاك المهارات الأساسية المطلوبة في المحاسبين القضائيين. تناولت هذه الدراسة مدى إدراك الخبير الحاسبي الليبي لمطلب المحاسبة القضائية، بينما تناولت الدراسة الحالية مدى استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في تقليص الاحتيال في القوائم المالية.

- 1- خالد محمد علي أحمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، مقدم إلي المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة، 2013م، ورقة عمل، ص ص 1-15.
- 2- أحمد السنوسي بشير مسعود، مدى إدراك الخبير الحاسبي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2014 م.

جميلة 2014م¹: تمثلت مشكلة الدراسة في زيادة انتشار الغش والفساد المالي في دول العالم النامية منها والمتقدمة، من أبرز نتائج الدراسة: إدراك هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية (طرابلس _ الزاوية _ غريات) لأهمية المحاسبة الجنائية، توجد معوقات تمنع دمج المحاسبة الجنائية في مناهج المحاسبة لعدم وجود خطط محددة واضحة لكيفية دمجها، وقد أوصت الدراسة بضرورة البدء في تدريس الكوادر البشرية التي سيكون لها دور في تعليم المحاسبة الجنائية، تناولت الدراسة قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي، بينما تناولت الدراسة الحالية مدى استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في تقليص الاحتيال والغش في القوائم المالية.

- دراسة عامر ويحيى، 2016م²: سعت الدراسة إلى استخدام إحدى تقنيات الـ (Data Mining) وهي (Logic Regression) الانحدار اللوجستي على المخاطر الموروثة من خلال استخدام أسلوب تحليل النسب المالية ومن ثم تطبيق التقنية للحصول على مؤشرات الاحتيال المالي؛ إذ إن زيادة الفضائح التي تتعرض لها الشركات وفشل عملية التدقيق قد أثرت على نزاهة مراقب الحسابات والسبب في ذلك هو عمليات الاحتيال المالي التي تمارسها الشركات وعدم اكتشاف هذا الاحتيال من قبل مراقب الحسابات وان عملية الكشف عن الاحتيال المالي تتم من خلال توفر مؤشرات تدل على ذلك، وقد توصل البحث إلى استنتاجات منها: أن عملية تحديد

3 جميلة سعيد قمير، قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية، المجلة الجامعة _ العدد السادس عشر، المجلد، الأول، 2014م ص ص 235 _ 241.

² - عامر محمد سلمان، ويحيى علي كاظم، المخاطر الموروثة ودورها في تعزيز مسؤولية مراقب الحسابات في الكشف عن الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 88، 2016م، ص ص 447 - 471

وتقييم مخاطر التدقيق من الأمور المهمة لمراقب الحسابات عند التخطيط لعملية التدقيق أو عند تحديد إجراءات التدقيق لما لهذه المخاطر من دور جوهري في عملية ارتكاب الأخطاء والاحتيال، من الممكن اكتشافه من خلال استعمال مجموعة من التقنيات التي يمكن توفر مؤشرات حول أماكن تواجده، أو صي الباحثان بضرورة استعمال إحدى تقنيات الـ (Data Mining) وهو Logic Regression الانحدار اللوجستي من أجل اختبار النسب المالية للخطر الموروث المأخوذة من القوائم المالية للمصارف.

دراسة: 1 Brigitte and Muehlman 2017: تأخذ الدراسة نظرة شاملة عن استخدام خبراء المحاسبة الشرعية في التقاضي الضريبي على أساس ماكتبه القضاة حول الخبراء في المحاكم.

تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: ماهي المهام التي يؤديها المحاسبين الشرعيين؟ هل لخبير المحاسبة الشرعية تأثير فعال على نتيجة القضايا؟، من أبرز نتائج الدراسة: قام المحاسبون الشرعيون بتوسيع مجالاتهم بشكل عام في العقد الماضي ولكن هذا النوع من التخصص لم يتم عرضه في الحالات الضريبية. تناولت هذه الدراسة استخدام المحاسبة الجنائية في القضايا الضريبية، بينما تناولت الدراسة الحالية مدى استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في تقليص الاحتيال والغش في القوائم المالية.

– دراسة العجب وبشارة، 2019م²: تناولت الدراسة أثر كفاءة المدقق الداخلي في اكتشاف الاحتيال المالي في شركات المقاولات بالمملكة العربية السعودية، وناقشت

¹Brigite Debelo , Muehlman Prisila Burnaby, The use Forensic Accounting Experts in Tax Cases as identified in court opinios ,2017. –

²– العجب حمد إبراهيم المقبول، بشارة فضيل الدخيري، أثر كفاءة المدقق الداخلي في اكتشاف الاحتيال المالي، مجلة كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة السلام، كلية العلوم الإدارية والمالية، العدد الثالث، مج 1، 2019م، ص ص 67- 85

الدراسة مشكلة كفاءة المدقق الداخلي وأثرها في كشف الاحتيال المالي، هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى إلمام مدقق الحسابات الداخلي بمعايير المراجعة الداخلية التي تساعد في كشف الاحتيال المالي، التعرف على مدى استخدام مدقق الحسابات الداخلي مهاراته في اكتشاف الاحتيال المالي، إبراز دور معرفة المدقق الداخلي ببيئة العمل الداخلية، وكانت أهم نتائجها: أن التخطيط المسبق والسليم لعملية المراجعة ذو أهمية كبيرة في المحافظة على موارد الشركات، إن استقطاب الشركات لكفاءات مهنية عالية التدريب يحد من ظاهرة الاحتيال المالي، إلمام المدقق الداخلي ببيئة العمل الداخلية له دور كبير في اكتشاف الاحتيال المالي.

إنصاف 2019م¹: تكمن مشكلة الدراسة في أن المحاسبة القضائية تحتاج إلى مجموعة من الخبرات المتعددة لأنها تقوم بتغطية مساحة كبيرة من التخصصات فتتمثل المشكلة في ضعف اهتمام بعض المصارف بالمحاسبة القضائية، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هنالك أثر معنوي لآليات وإجراءات وأساليب المحاسبة القضائية في ملائمة المعلومات المحاسبية، تناولت الدراسة دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، بينما تناولت الدراسة الحالية مدى استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في تقليص الاحتيال والغش في القوائم المالية.

- دراسة سعيد وعامر، 2021م²: هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في حالات قيام الشركات بتغيير مكتب المراجعة الداخلية، وبشكل خاص التركيز على دور لجنة المراجعة في هذا التغيير باعتبارها أبرز مكون لتفعيل حوكمة

¹ - إنصاف أحمد، دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، 2019م.

² - سعيد ربيع باعطوة، عامر محمد الشهري، العوامل المؤثرة على تغيير مكتب المراجعة الداخلية: هل خصائص لجنة المراجعة لها دور في هذا التغيير؟، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد 63، 2021م، ص ص 151-167

الشركات، ومسؤولة عن اقتراح تعيين وتغيير وتحديد أتعاب المراجعين وذلك باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي لعينة شركات مدرجة في سوق مسقط المالي والتي تستخدم مكاتب مراجعة خارجية للقيام بأعمال المراجعة الداخلية، توصلت الدراسة إلى أن استقلالية لجنة المراجعة ترتبط إيجابياً مع حالات تغيير مكتب المراجعة الداخلية، في حين أن حجم اللجنة وعدد اجتماعاتها يرتبط سلبياً مع عملية التغيير لمكتب المراجعة الداخلية.

المحور الأول:

التقنيات المحاسبية القضائية:

من أهم التقنيات التي يستخدمها فريق المحاسبة القضائية ما يأتي:

1/ تحليل مصادر الأموال واستخدامها من خلال الوسائل الآتية:

- أ/ مدى صحة مستندات القبض والصرف.
 - ب/ معلومات حول العلاقة بين الأطراف في الصفقات ذات المبالغ الكبيرة.
 - ج/ الوثائق الثبوتية للموجودات الثابتة.
 - د/ إجراء مقابلات مع المدراء التنفيذيين.
 - هـ/ الإطلاع على ملاحظات المدقق الخارجي.
- 2/ مسار المحاسبة القضائية من خلال:
- أ/ إثبات مصدر الدليل المالي وبيان كيفية حصوله.
 - ب/ ما العلاقة بين الوثائق والشخص الصادرة عنه الوثائق؟
 - ج/ هل تم التأكد من صحة الوثائق؟
 - 3/ عملية التحليل الزمني.
- أ/ إظهار الخلافات أو الجرائم المالية وتحليلها من أجل الوصول إلى صورة واضحة

ب/ عرض التفاصيل الخاصة بالقضية محل التحقيق والنزاع.

- ج/ يساعد على التواصل مع توقيت الحالة المرتبطة بالأحداث.
- 4/ جدول التعقب من خلال:
- أ/ يمكن استخدامها لإظهار تدفق الأموال من المصرف وإليه، أو من أسهم شركة معينة إلى شركة أخرى أو من شخص إلى آخر.
- ب/ تساعد في حالات الكشف عن عمليات غسل الأموال.
- 5/ تحليل الرابط: يعد تحليل الرابط مهماً للقيام في عدة تحليلات شبكية والتي تظهر العلاقات بين الأشخاص وصلتها بالبيانات أو المعلومات المالية، أو بالصفقات التجارية.
- 6/ تعقب الصفقات الصغيرة: أو ما يسمى شريط الجريمة فهو يتضمن البيانات موضع الشك حتى لو كانت صغيرة جداً ولكن لوحظ تكرارها مرات عديدة.
- 7/ دليل السيولة النقدية: يتم استخدام هذا الأسلوب لإثبات أن حسابات النقد المثبتة في الشركة مطابقة مع ما هو موجود في المصرف.
- 8/ مراقبة الشركة: إن المراقبة المستمرة للشركة ككل بصورة علنية، أو نوعاً ما بصورة سرية تكون ملائمة لعدد من الوحدات التي تكون محل الشك¹
- 9/ تنقيب البيانات: تنقيب البيانات يمكن المحاسب القضائي من إكتشاف عمليات الاحتيال المحاسبي بوصفها أداة تحليلية متقدمة لكشف وإتخاذ القرار، وأن تقنيات تنقيب البيانات لديها الإمكانية لحل التناقض بين تأكيد وكفاءة كشف الإحتيال².
- عاشراً: المحاسبة القضائية وتقنية تنقيب البيانات

¹ - صبيحة برزان، قيس مكي خلف، دور أساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات الغش والتلاعب، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 106، 2015 م، ص ص 225 - 226.

² - أسامة زيد محمد منوخ، دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي، رسالة ماجستير، 2017م.

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من أكثر الموضوعات التي أثرت على بيئة عمل الوحدات الاقتصادية والخدمية، فسمحت بدخول قدرات وإمكانات جديدة وكثيرة لدعم نشاطات وفعاليات عديدة في الصناعات الخدمية، لتؤثر في بيئة العمل بصورة مباشرة، ومن أهم أدوات هذه التكنولوجيا التقنيات تقنيات التنقيب في البيانات (Data mining).

مفهوم تقنية البيانات:

عملية التنقيب في البيانات هي عملية استخراج المعلومات من البيانات لإكتشاف الأنماط والعلاقات التي لم تكن معروفة سابقاً، إذ يمكن أن تساعد هذه التقنية في الكشف عن عمليات الاحتيال من خلال إكتشاف أنماط السلوك التي تعد مؤشر على النشاط الاحتيالي.

وتعد هذه التقنية محاولة التنقيب في كمية كبيرة من البيانات، بحثاً عن أي أنماط أو معلومات جديدة خفية أو غير متوقعة، ويتم تنفيذ هذه التقنية من خلال برامج الكمبيوتر المصمم لذلك الغرض، ويمكن القول أن تقنيات التنقيب في البيانات تتضمن ثلاثة أنشطة رئيسة هي:

1- الإكتشاف

يتضمن الكشف عن المعرفة أو الأنماط الموجودة في البيانات مثل ارتباط الاتجاهات أو التباينات بدون وجود أي إفتراض مسبق لماهية النمط الذي يتم إكتشافه، بدون علم مسبقاً بالاحتيال، إذ يمثل الارتباط وجود علاقة بين المتغيرات مثل حدوث المتغيرين معاً، أو أن حدوث أحدهما يؤدي إلى حدوث الآخر.

2- تحليل التباين

يتم استخراج الاختلاف أو التباين من خلال تحديد القاعدة أو المعيار أولاً، ثم بعدها يتم تحديد البنود التي تحيد عن المعيار أو القاعدة، والتي تعد بمثابة الشواذ وتحتاج الي المزيد من التقصي حولها، وتعد تطبيقات البيانات بمثابة تطبيق يمكنه استرداد البيانات من تطبيقات الزبون لتنفيذ الإجراءات التحليلية على هذه البيانات، إذ إن

استعمال مثل هذا التطبيق من الممكن أن يؤدي إلى إكتشاف الاحتيال، وقد تم تطبيق هذه التطبيقات من قبل بعض الشركات في هذا المجال.1

3- نماذج التنبؤ

تستخدم هذه النماذج والأنماط المكتشفة لتقدير النواتج التي ينبغي الحصول عليها من قيم جديدة، ويتضمن ذلك أشهر أدوات تنقيب البيانات وهي:

- التصنيف: يتم تحديد الأصناف قبل فحص البيانات ويتم تصنيف البيانات بناءً على الخصائص المشتركة لها.

- الانحدار: هي تقنية تسمح بتحليل البيانات لوصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر، في الانحدار يفترض أن توضع البيانات بنوع معروف من الدوال ومن ثم يتم تحديد أفضل دالة للبيانات المعطاة.

- تحليل السلاسل الزمنية: إن مشاهدة البيانات عبر الزمن تنتج تحليلاً مفيداً لأنه تتم مشاهدة سلوك هذه البيانات عبر الزمن بشكل أساسي، وهذا يعني أن الصفة المميزة لقيم البيانات التي يتم فحصها تكون متغيرة عبر الزمن.

- التنبؤ: يعد التنبؤ من الأدوات التي تجذب الإنتباه لأنها تتمكن من إعطاء مغزى للتوقع الناجح في سياق العمل، لذا يمكن النظر إلى العديد من تطبيقات تنقيب البيانات كأنها تنبؤ بحالة تنقيب بيانات مستقبلية معتمدة على بيانات سابقة وحالية.2

تعد تقنية البيانات إحدى الأدوات التي تستخدمها المحاسبة القضائية في عملها وتعد أحد عناصر عملية التحري، كما أن عملية التحري تحتاج إلى مراجعة المستندات وإجراء المقابلات وغيرها من أعمال التحري، مع ضرورة التحقق

1- موسى بشير محمد نور، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، دراسة ميدانية لعينة من شركات القطاع الخاص السودانية، رسالة دكتوراه، 2018م

2- مجدي محمد سامي، مرجع سابق، ص 120.

من صحة البيانات التي يتم التوصل إليها، وكذلك التحقق من إكتمالها، فضلاً عن ضرورة الأخذ في الحسبان المسائل القانونية بعناية كبيرة، من خلال توخي الحذر في جمع البيانات وتحليلها والتثبت من أن الإجراءات المخططة مسموح بها من وجهة النظر القانونية.¹

إن التنقيب عن البيانات في أشكاله المختلفة يستخدم في نطاق واسع اليوم، مما أدى إلى تحسين مجالات عديدة، فعلى الصعيد المالي يتم تطبيق التنقيب في البيانات على المعلومات المصرفية للكشف عن الاحتيال بالإئتمان والقروض، وتقدير مصداقية عملاء المصرف، والحفاظ على الزبائن من خلال متابعة إمكانية إختيار الزبون لوحدة إقتصادية منافسة، فضلاً عن تحليل البيانات وتطبيقها للتنبؤ بأسعار الأسهم وإتجاه الأسهم في سوق الأوراق المالية.

إن تقنية تنقيب البيانات تمكن المحاسب القضائي من إكتشاف عمليات الاحتيال المحاسبي بوصفها أداة تحليلية متقدمة لكشف الغش وإتخاذ القرار، وأن هذه التقنية لديها إمكانية لحل التناقض بين تأثير وكفاءة كشف الاحتيال، وأن أهمية تنقيب البيانات تأتي من خلال الكشف عن عمليات الاحتيال باستخدام عدة أدوات منها (تحليل الانحدار Regression analysis، والشبكة العصبية Neural net work، وشجرة القرارات The decision tree، وشبكة الافتراضات Network assumptions) ويتبع تنقيب البيانات تدفق البيانات ابتداءً من جمع البيانات وتمثيلها وتنقيتها ومعالجتها، وتنقيب البيانات وتقويم الأداء، كما أنها تساعد في توفير معلومات عن سوق الأسهم والتنبؤ بالإفلاس وكشف الاحتيال ذات الصلة في سوق الأوراق المالية.²

¹¹ - ناصر بن فلاح الدوسري، حسين العبيدلي، الخبير المتخصص في المحاسبة القضائية، ورقة مقدمة للندوة حول (الدوحة: المحاسبة القضائية في قطر، 2011م)، ص 92.

² - أسامة زيد منوخ، مرجع سابق، ص 78.

إن تقنية تنقيب البيانات تجمع بين تحليل البيانات وتكنولوجيا عالية المستوى تهدف إلى تطوير المعارف المتعلقة بالمستقبل وحددت الخطوات التالية لكشف الاحتيال من خلال تقنية تنقيب البيانات: 1

1- تعريف المشكلة: تحديد المشكلة وتعريفها هي أول وأهم خطوة في عملية تنقيب البيانات، والتي تمكننا من وضع الأهداف التي ينبغي الوصول إليها والنتائج المراد قياسها وينبغي أن يشمل تعريف المشكلة تقديرات التكاليف المرتبطة بالنتائج.

2- جمع البيانات وتعزيزها: وتتم هذه الخطوة على أربعة مراحل هي:

أ- تحديد مصدر البيانات من خلال قواعد بيانات متعددة.

ب- تلخيص البيانات.

ت- إستيراد البيانات مع غيرها من البيانات لتكون مفيدة.

ث- تحويل البيانات إلى معلومات قيمة.

3- وضع الإستراتيجيات للنماذج: من خلال دراسة عدة عوامل منها كمية

البيانات المفقودة وكيفية التعامل معها، وقياس مستوى المتغيرات

والمدخلات، والنسبة المئوية للبيانات التي تمثل الهدف (كشف الغش).

4- التدريب، المصادقة، واختبار النماذج: يتم تطوير النموذج من خلال وضع

مجموعة البيانات في مجموعة واحدة التي تستخدم للتدريب ثم تعيين

البيانات التي تستخدم للتحقق من صحة النموذج.

5- تحليل النتائج: ويتم مقارنة القيم المتوقعة مع القيم الفعلية ويتم تحليلها

بعدة طرق منها المخططات البيانية أو المصفوفات.

6- تكرارات النموذج: إعادة اختبار النموذج.

7- تطبيق النتائج: التي تم التوصل إليها.

¹ -نجوى أحمد السيسى، مرجع سابق، ص 89.

ومما سبق ترى الباحثة أن تقنية تنقيب البيانات تعتبر من التقنيات ذات الأهمية حيث أنها تمكن المحاسب القضائي من تحليل البيانات، حيث يمكنها التعامل مع أحجام هائلة من البيانات المعقدة، كما أنها عملية آلية أو شبه آلية تهدف إلى تحليل كميات كبيرة من المعطيات لإستخراج نماذج جديدة تساهم في كشف الاحتيال وتعقب عمليات غسل الأموال وغيرها من الممارسات غير القانونية والفساد المالي.

المحور الثاني:

أولاً: مفهوم الاحتيال المالي 1:

هو ممارسة تنطوي على استخدام الخداع للحصول المباشر أو غير المباشر على الاستفادة المالية للمخادع، ومن ذلك يتضح أن عملية الاحتيال المالي تتضمن عدة عناصر تتمثل بالتالي في:

- التمثيل الكاذب، مع المعرفة بعدم الصحة من قبل المحتال.
- الاعتماد على التبرير الكاذب والتعويل عليه.
- حدوث الأضرار المالية الناتجة عما سبق.

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فقد بين أن الاحتيال يتضمن طرائق ملتوية ومتنوعة تشمل الخداع والمكر والكذب، وتؤدي إلى إلحاق الضرر بالأخرين لتحقيق مكاسب شخصية لذلك فالاختلاف بين الاحتيال والخطأ هو أن الاحتيال فعل مقصود

¹ -انعام عثمان شعيب، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لإكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2016م.

ومتعمد يهدف إلى إلحاق الضرر بالآخرين في حين أن الخطأ قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين بشكل غير مقصود وغير متعمد.¹

أوجه الاختلاف بين الاحتيال المالي والفساد:²

الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية بأنه: (كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته، في حين أن ظاهرة الاحتيال المالي تشمل التزييف المتعمد للحقائق أو المعلومات المهمة للحصول على مزايا مالية غير مشروعة، ظاهرة الفساد أعم وأشمل من ظاهرة الاحتيال المالي حيث أن الأخير يعد نوعاً من أنواع الفساد، ويمكن القول أن الفساد المالي والاحتيال المالي وجهان لعملة واحدة.

ثانياً: أنواع الاحتيال المالي:

يأخذ الاحتيال المالي وفقاً لتعليمات SAS رقم (99) هما:³

أ- اختلاس الأصول: وهو ما يعبر عنه عادة باحتيال الموظف، ويعرف بأنه سرقة الأصول من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص من أجل تحقيق مكسب مادي، ومن خصائص هذا النوع من الاحتيال أن يحوز مقترف الاحتيال على ثقة الجهة التي سيمارس عليها الاحتيال، مع عدم استخدام المحتال السلاح أو القوة لارتكاب الجريمة وإنما الخداع والمكر والتضليل،

¹ - يحيى علي كاظم، المخاطر الموروثة ودورها في تعزيز مسؤولية مراقب الحسابات في الكشف عن الاحتيال المالي، بحث مسجل من رسالة ماجستير، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 8، 2016م، ص 454.

² - عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد (رام الله: فلسطين، 2013م)، ص 17.

³ - بولج. ستينبارت، مارشالرومني، مرجع سابق، صص 212 - 214

كما أن القليل من حالات الاحتيال تتوقف طوعاً من قبل مرتكبها، وغالباً ما يستخدم مرتكبو الاحتيال الأموال التي حصلوا عليها في تحسين أنماطهم الحياتية دون ادخارها أو استثمارها بالإضافة إلى كونهم يصبحون أكثر طمعاً في تحصيل أكبر قدر من الأموال في كل مرة يمارسون فيها الاحتيال، كما أن أهم العوامل المؤدية إلى احتيال الموظفين هي غياب الرقابة الداخلية أو الفشل في فرض إجراءات الرقابة الداخلية.

ب- الاحتيال في إعداد القوائم المالية: تعرف الهيئة الوطنية للاحتيال في إعداد القوائم المالية هذا النوع من الاحتيال بأنه التصرفات المتعمدة أو المتهورة التي ينتج عنها إعداد قوائم مالية مضللة، وعادة ما تزيف القوائم المالية بغية خداع المستثمرين أو الدائنين أو للتأثير على أسعار أسهم الشركة أو لإخفاء مشاكل وخسائر الشركة.

وتتمثل أهم طرق التلاعب في الدفاتر المحاسبية في تضخيم الإيرادات، ومن الطرق الشائعة الأخرى ترك الدفاتر المحاسبية مفتوحة (الاعتراف بالإيرادات قبل اكتسابها)، أو إغلاق الدفاتر المحاسبية مبكراً (تأجيل تسجيل مصروفات الفترة الحالية إلى فترة لاحقة)، وتضخيم المخزون أو الأصول الثابتة، وإخفاء خسائر أو التزامات الشركة.

وهنا توصي هيئة تريدوي بأربعة أفعال من شأنها أن تقلل احتمالية الاحتيال والتضليل في القوائم المالية:

- 1/ أن تكون بيئة الشركة تضمن نزاهة عملية إعداد القوائم المالية.
- 2/ تحديد وفخم العوامل التي تؤدي إلى إعداد قوائم مالية مضللة.
- 3/ تقييم مدى احتمالية إعداد القوائم المالية من قبل الشركة.
- 4/ تصميم وتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية التي تحول دون إعداد قوائم مالية مضللة.

ومن أهم أساليب الاحتيال في قائمة الدخل:

- أ/ تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك.
- ب/ تسجيل إيراد مزيف: تتمثل في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة.
- ج/ زيادة الإيرادات من خلال زيادتها لمرة واحدة: تتمثل في قيام إدارة الشركة بزيادة إيراداتها خلال فترة مالية محددة، مما يعطي مثل هذه الممارسات صورة إيجابية عن إدارة الشركة.
- نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة: مثل هذا النوع من التلاعب والاحتيال ذو علاقة بحسابات الموجودات حيث أن المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل مثل المباني والآلات التي تعد أصولاً يحسم إهلاكها على مدى طويل الأجل في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعلياً.
- د/ الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات: وذلك مثل قيام إدارة الشركة بربط الالتزامات بشؤون قضائية أو الالتزامات بالشراء بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحدث في حسابات الالتزامات.
- هـ/ نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة.
- و/ نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلاً إلى فترة مالية حالية
- لظروف خاصة: تستخدم مثل هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركة أوقات صعبة لتراجع أعمال غيرها.¹
- أما ما يخص الاحتيال في قائمة المركز المالي فيتمثل في الآتي:²

¹ - ناظم شعلان جبار، أساليب المحاسبة الإبداعية و أثرها على موثوقية البيانات المالية، مجلة الغري للعلم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع، العدد 32، 2015م، ص ص 244-245.

² - مطر، محمد والحلي، ليندا حسن، دور مدقق الحسابات الخارجية في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الفترة ما بين 10 إلى 11 نوفمبر - الأردن، 2009، ص 103.

أ/ الأصول غير الملموسة: حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض الأصول.

ب/ الأصول الثابتة: حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية كذلك يتم التلاعب في نسب الاندثار المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة.

ج/ الاستثمارات المتداولة: يتم التلاعب والاحتيال في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار.

د/ النقدية: ويتم التلاعب والاحتيال في هذا البند عن طريق عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

هـ/ الذمم المدينة: ويتم الاحتيال في هذا البند من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، كذلك إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المالية من تصنيف ذمم طويلة الأجل إلى أنها أصول متداولة بهدف تحسين السيولة.

و/ المخزن: في هذا البند تتركز عمليات التلاعب والاحتيال وممارسة الغش في تضمين كشوفات الجرد بنود البضاعة الراكدة ومتقادمة إضافة إلى التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون.

أما الاحتيال في قائمة التدفقات النقدية فهي كما يلي: ¹

¹ - ناظم شعلان جبار، مرجع سابق، ص 246.

أ/ يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية أو العكس، وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية.

ب/ تستطيع المنشأة كذلك دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية للنقدية الداخلة.

ج/ إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، مثل تخفيض مكاسب الاستثمارات وبعض حقوق الملكية، وكذلك بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات التشغيلية.

هذا ويصنف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاحتيايل المالي إلى نوعين: احتيايل مالي على الدولة، واحتيايل مالي على الشخصيات الطبيعية أو الاعتبارية¹

ثالثاً: أسباب الاحتيال المالي:

تتعدد الأسباب التي تدعو إلى اقتراف الاحتيال المالي عموماً ولعل أبرزها²:

- 1- إظهار وضع الشركة بشكل أفضل مما هو عليه وتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها.
- 2- الحصول على قروض إضافية أو تحسين شروط عمليات التمويل القائمة وظروفها.
- 3- تحقيق أهداف الشركة وغاياتها المتمثلة في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

¹ - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، الصيغة 0-1، مارس 2015م، ص 35

² - عامر محمد سلمان، ويحيى علي كاظم، مرجع سابق، ص ص 454-455

- 4- الحصول على مكافآت وحوافز إضافية بناء على الأداء المالي للشركة.
 - 5- إظهار أرباح أقل بهدف تخفيض ضريبة الدخل أو التهرب منها.
 - 6- قيام المنشأة بدفع مبالغ لبضاعة أو خدمات لم يتم استلامها.
 - 7- وقوع الإدارة تحت ضغوط من مصادر داخلية وخارجية.
 - 8- تجنب عواقب إخفاق الإدارة في تحقيق أهدافها المالية.
 - 9- ضعف هيكل الرقابة الداخلية للشركة.
 - 10- محاولة تغطية اختلاس أو عجز في النقدية، أو الرغبة في اختلاس بعض أصول المنشأة الحصول على مكافآت وحوافز إضافية بناءً على الأداء المالي للشركة لتحقيق مكاسب شخصية.
- خامساً: تقنيات المحاسبة القضائية بعمليات الاحتيال في القوائم المالية:**
- ترى الباحثة أن استخدام وتطبيق تقنيات المحاسبة القضائية تساهم في الحد من عمليات الاحتيال في القوائم المالية وذلك على النحو التالي:
- أ. علاقة تقنيات المحاسبة القضائية بالحد من عمليات الاحتيال في قائمة المركز المالي: حيث تعمل تقنيات المحاسبة القضائية على مراجعة المبالغ التي تحدث في تقييم بنود الأصول غير الملموسة ومراجعة الفواتير والتأكد من صحتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة.
 - ب. مراجعة قوائم المرتبات والتأكد من صحة المستحقين لها وصحة المبالغ المرصودة لكل منهم.
 - ج. التأكد من أن الخصومات على المرتبات أو الاستقطاعات حسبت بصورة صحيحة.
 - د. التأكد من عدم إدخال أي بيانات غير مصرح بها للنظام.
 - هـ. التأكد من تجهيز البيانات المراد إدخالها بشكل سليم إلى النظام.
 - و. ضمان إدخال البيانات بصورة صحيحة إلى الحاسوب.

- ز. ضمان عدم تكرار البيانات المدخلة.
- ح. التأكد من عدم تغيير محتوى بعض البيانات عن صورتها الأصلية.
- 1- علاقة المراجعة الداخلية بالحد من احتيال المعالج: تساهم المراجعة الداخلية في الحد من هذا النوع من الاحتيال في هذه المرحلة بما يلي:
- أ. منع الاستخدام غير المصرح به للأنظمة.
- ب. منع سرقة خدمات ووقت الحاسب من خلال فرض الرقابة على استخدام الانترنت على حواسيب منشآت الأعمال لأغراض الترفيه والأغراض الشخصية.
- ج. التأكد من عدم معالجة عمليات غير مصرح بها.
- د. التأكد من عدم حذف عمليات مصرح بتشغيلها.
- هـ. التأكد من تحويل كل الاستقطاعات للجهات المستحقة سواء جهات حكومية أو نقابات أو اشتراكات اجتماعية أو غيرها، وذلك لضمان عدم تحويل أي جزء من هذه الاستقطاعات لحسابات شخصية.
- و. متابعة تنفيذ عمليات المعالجة بشكل يتفق مع معايير وإجراءات التشغيل الإلكتروني.
- ز. اكتشاف أخطاء تشغيل البيانات.
- ح. متابعة معالجة الأخطاء المكتشفة أثناء التشغيل والمعالجة.
- 2- علاقة المراجعة الداخلية بالحد من احتيال تعليمات الحاسب: وفي هذه المرحلة يمكن أن تساهم المراجعة الداخلية في الحد من الاحتيال بما يلي:
- أ. منع التلاعب والعبث بالبرمجيات التي تعالج بيانات الشركة.
- ب. ضمان عدم تعديل البرمجيات.
- ج. التأكد من عدم استخدام البرمجيات بصورة غير مصرح بها.
- د. منع استخدام نسخ غير قانونية من البرمجيات.

- هـ. التأكد من تطبيق الإجراءات الرقابية التي تحدد حرية الوصول إلى قاعدة البيانات للأشخاص المصرح لهم فقط.
- 3- علاقة المراجعة الداخلية بالحد من احتيال البيانات: حيث تتمثل مهمة المراجعة الداخلية تجاه هذا النوع فيما يلي:
- أ. منع تعديل ملفات البيانات الموجودة في الحاسب.
- ب. متابعة سلامة ملفات بيانات الشركة الموجودة داخل الحاسب ومنع تدميرها.
- ج. وضع الإجراءات واللوائح والطرق التي تحول دون نسخ ملفات البيانات وسرقتها.
- د. المساهمة في وضع الإجراءات الرقابية لمستخدمي قواعد البيانات بحيث تكون الرقابة والوصول إلى البيانات متناسبة مع أهمية تلك البيانات.
- 4- علاقة المراجعة الداخلية بالحد من احتيال المخرجات: يتوقع من المراجعة الداخلية أن تلعب الدور التالي حيال احتيال المخرجات:
- أ. المساهمة في وضع نظم رقابية تحافظ على مخرجات النظام من السرقة.
- ب. متابعة الاحتفاظ بنسخ احتياطية من مخرجات النظام في أماكن يسهل الوصول إليها فقط للأشخاص المصرح لهم.
- ج. الاحتفاظ بنسخ احتياطية من مخرجات المعلومات لضمان عدم تشويهها أو تغييرها أو إتلافها وتدميرها.

رابعاً: الدراسة الميدانية

1/ البيانات الشخصية:

الجدول (1) يوضح البيانات الشخصية لأفراد العينة المبحوثة:

النسبة المئوية	التكرارات	البيان	
		المتغير	فئات الخاصية
57.5	23	المؤهل العلمي	بكالوريوس
10	4		دبلوم عالي
25	10		ماجستير
7.5	3		دكتوراه
-	-		أخرى
100	40		الإجمالي
55	22	التخصص العلمي	محاسبة
15	6		إدارة أعمال
17.5	7		اقتصاد
7.5	3		نظم معلومات محاسبية
5	2		أخرى
100	40		الإجمالي
30	12	المسمى الوظيفي	مدير مالي
2.5	1		محاسب
12.5	5		مراجع داخلي
50	20		أخرى
100	40		الإجمالي
17.5	7	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات
37.5	15		من 5 وأقل من 10 سنة
15	6		من 10 سنة وأقل 15 سنة
30	12		15 سنة فأكثر
100	40		الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يلاحظ الباحثان أن أفراد العينة حسب متغيرات البيانات الشخصية المختلفة (التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسميات الوظيفية، وسنوات الخبرة) كلها تصب إيجاباً على السمات التي تمكنهم من فهمهم لعبارات الاستبانة والإجابة عنها.

2/ تحليل بيانات الاستبانة:

الفرضية الأولى: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال في قائمة المركز المالي"

الجدول (1) الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية:

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	النوال	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	إطلاع المحاسب القضائي على ملاحظات المراجع الخارجي بما يساهم في الحد من المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة	0.80	4.35	5	%87	عالية جداً	1
2	الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية.	0.66	4.35	5	%87	عالية جداً	2
3	تقليل التلاعب والاحتيال في أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.	1.06	3.95	4	%79	عالية	6
4	التأكد من الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة.	0.85	4.20	5	%84	عالية جداً	3
5	تحديد أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.	0.84	4.18	5	%83.6	عالية جداً	4
6	تساعد في الكشف عن الديون المتعثرة	1.09	4.13	5	%82.6	عالية جداً	5

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2021م

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال في قائمة المركز المالي" فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى

مابين (3.95 - 4.35) والانحراف المعياري (0.66 - 1.09) والمنوال يقع في المدى (4 - 5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

الجدول (2)

اختبار مربع كاي و اختبار (T) لعبارات الفرضية الأولى:

م	العبارة	مربع كاي	قيمة (T)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	إطلاع المحاسب القضائي على ملاحظات المراجع الخارجي بما يساهم في الحد من المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة.	69.687	34.294	1	.000	4.38	القبول
2	الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية.	55.963	41.548	1	.000	4.49	القبول
3	تقليل التلاعب والاحتيال في أسعار السوق التي المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية.	66.482	23.547	1	.000	4.44	القبول
4	التأكد من الإفصاح عن البند النقدي المقيدة.	64.002	31.128	1	.000	4.50	القبول
5	تحديد أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية .	57.991	31.289	1	.000	4.95	القبول
6	تساعد في الكشف عن الديون المتعثرة.	91.950	23.925	1	.000	4.14	القبول

المصدر: إعداد الباحثة، من الدراسة الميدانية، 2021م.

من الجدول (2) لاختبار صحة الفرضية القائلة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال في قائمة المركز المالي" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالاتي (69.687 - 55.963 - 66.482 - 64.002 - 57.991 - 91.950) وقيم (T) المحسوبة جاءت كالاتي (34.294 - 41.548 - 23.547 - 31.128 - 31.289 - 23.925) والقيم الجدولية تقع بين (4.14 - 4.95) وبدرجات حرية (1) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به

(0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال في قائمة الدخل.

الجدول (3)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية:

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المتوال	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	في عدم تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك	1.09	4.20	5	84%	عالية جداً	4
2	في عدم تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة	0.63	4.35	5	87%	عالية جداً	1
3	عدم محاولة تسجيل أو تخفيض غير ملائم لالتزامات.	0.79	4.07	5	81.4%	عالية جداً	5
4	التأكد من عدم نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة	0.72	4.32	5	86.4%	عالية جداً	2
5	عدم نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة	0.86	4.25	5	85%	عالية جداً	3

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2021م

من خلال الجدول (3) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال في قائمة الدخل" فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.07-4.35) والانحراف المعياري (0.63 - 1.09) والمتوال يقع في المدى (5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة.

الجدول (4) اختبار مربع كاي و اختبار (T) لعبارات الفرضية الثانية:

م	العبارات	مربع كاي	قيمة (T)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	في عدم تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك	59.967	24.353	1	.000	4.67	القبول
2	في عدم تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة	57.611	51.569	1	.000	4.51	القبول
3	عدم محاولة تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات.	51.246	32.336	1	.000	4.27	القبول
4	التأكد من عدم نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة	46.111	37.478	1	.000	4.96	القبول
5	عدم نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة	56.667	30.906	1	.000	4.31	القبول

المصدر: إعداد الباحثة، من الدراسة الميدانية، 2021م.

الجدول (4) اختبار صحة الفرضية القائلة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال في قائمة الدخل" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالاتي (59.967 - 57.611 - 51.246 - 46.111 - 56.667) وقيم (T) المحسوبة جاءت كالاتي (24.353 - 51.569 - 32.336 - 37.478 - 30.906) والقيم الجدولية تقع بين (4.27 - 4.96) وبدرجات حرية (1) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (.000). وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال في قائمة التدفقات النقدية.

الجدول (5)

الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية:

ت	المبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	النوال	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	عدم التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب.	0.67	4.50	5	90%	عالية جداً	1
2	عدم دفع تكاليف التطوير الرأسمالي تسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية نقدية الداخلة.	0.65	4.23	5	84.6%	عالية جداً	3
3	عدم تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية.	0.88	4.30	5	86%	عالية جداً	2
4	عدم تخفيض مكاسب الاستثمارات.	0.97	4.02	5	80.4%	عالية جداً	4

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2021م

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية التي تتصل على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال في قائمة التدفقات النقدية" فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (4.02 - 4.50) والانحراف المعياري (0.65 - 0.88) والنوال يقع في المدى (5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة.

الجدول (6)

اختبار مربع كاي واختبار (T) لعبارات الفرضية الثالثة:

م	العبارة	مربع كاي	قيمة (T)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	عدم التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب.	75.602	41.893	1	.000	4.94	القبول
2	عدم دفع تكاليف التطوير الرأسمالي تسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية نقدية الداخلة.	66.796	40.502	1	.000	4.92	القبول
3	عدم تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية.	84.444	30.803	1	.000	4.60	القبول
4	عدم تخفيض مكاسب الاستثمارات.	87.416	26.144	1	.000	4.76	القبول

المصدر: إعداد الباحثة، من الدراسة الميدانية، 2021م.

الجدول (3/3/13) لاختبار صحة الفرضية القائلة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال في قائمة التدفقات النقدية" تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية، وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي: (75.602 - 66.796 - 84.444 - 87.416) وقيم (T) المحسوبة جاءت كالآتي (41.893 - 40.502 - 30.803 - 26.144) والقيم الجدولية تقع بين (4.94 - 4.60) وبدرجات حرية (1) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.000) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات.

ملخص نتائج فرضيات الدراسة:

وفيما يلي ملخص لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي لجميع فرضيات الدراسة.

الجدول (7)

يوضح ملخص نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفرضيات الدراسة:

م	فرضيات الدراسة	الانحراف المعياري	قيمة (T)	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	مربع كاي	مستوى المعنوية	النتيجة
1	الفرضية الأولى	0.72	51.987	4.19	%83.8	عالية جداً	73.452	0.000	قبول
2	الفرضية الثانية	0.83	50.921	4.24	%84.8	عالية جداً	66.942	0.000	قبول
3	الفرضية الثالثة	0.79	55.620	4.26	%85.2	عالية جداً	83.546	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م.

يلاحظ من الجدول (7) الذي يوضح ملخص نتائج التحليل الوصفي لفرضيات الدراسة، الفرضية الأولى التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال في قائمة المركز المالي" نجد أن أغلبية المبحوثين يوافقون على جميع عبارات الفرضية الأولى، وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات حيث نجد أنه أكبر من الوسط الفرضي (3) حيث بلغ متوسط إجابات المبحوثين على جميع العبارات (4.19) ونسبة الأهمية بلغت (%83.8) وقيمة مربع كاي (73.452)، وقيم (T) المحسوبة (51.987) ومستوى المعنوية (0.000) وذلك يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية مما يؤكد أن فرضية الدراسة الأولى قد تحققت.

الفرضية الثانية: التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال في قائمة الدخل" نجد أن أغلبية المبحوثين يوافقون على جميع عبارات الفرضية الثانية، وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات حيث نجد أنه أكبر من الوسط الفرضي (3) حيث بلغ متوسط إجابات المبحوثين على جميع العبارات (4.24) ونسبة الأهمية بلغت (%84.8)

وقيمة مربع كاي (66.942)، وقيم (T) المحسوبة (50.921) ومستوى المعنوية (0.000) وذلك يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية مما يؤكد أن فرضية الدراسة الثانية قد تحققت.

الفرضية الثالثة: التي تنص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقنيات المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال في قائمة التدفقات النقدية" نجد أن أغلبية المبحوثين يوافقون على جميع عبارات الفرضية الثالثة، وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات حيث نجد أنه أكبر من الوسط الفرضي (3) حيث بلغ متوسط إجابات المبحوثين على جميع العبارات (4.26) ونسبة الأهمية بلغت (85.2%) وقيمة مربع كاي (83.546)، وقيم (T) المحسوبة (55.620) ومستوى المعنوية (0.000) وذلك يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية مما يؤكد أن فرضية الدراسة الثالثة قد تحققت.

خامساً: الخاتمة: واشتملت على النتائج والتوصيات:

1/ **النتائج:** من خلال الدراسة النظرية وتحليل بيانات الدراسة الميدانية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أ/ يساهم اطلاع المحاسب القضائي على ملاحظات المراجع الخارجي في الحد من المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة.
- ب/ الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية يساعد في الحد من الاحتيال والغش في قائمة المركز المالي.
- ج/ عدم تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك تعمل على الحد من الاحتيال والغش في قائمة الدخل.
- د/ عدم تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة تقلل من الاحتيال والغش المالي.

ه/ التأكد من عدم نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة وعدم نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة تساعد في الحد من الاحتيال والغش المالي في قائمة الدخل.

و/ عدم التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب يعمل على الحد من الاحتيال والغش المالي.

ز/ عدم دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية الداخلة وعدم تخفيض مكاسب الاستثمارات يساعد في الحد من الاحتيال والغش المالي في قائمة التدفقات النقدية.

2/ التوصيات: من خلال النتائج السابقة توصي الباحثة بالآتي:

أ/ التطبيق الجيد لتقنيات المحاسبة القضائية يساهم في الحد من عمليات الاحتيال والغش في القوائم المالية.

ب/ ضرورة تفعيل توصيات هيئة تزيديوي والتي من شأنها أن تقلل احتمالية الاحتيال والغش والتضليل في القوائم المالية.

ج/ أهمية تصميم وتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية والتي تحول دون إعداد قوائم مالية مضللة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب

- بولج. ستينبارت، مارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية (الرياض: دار المريخ للنشر، 2009م).

- عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد (رام الله: فلسطين، 2013م).

2/ الرسائل الجامعية:

- أحمد السنوسي بشير مسعود، مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2014م.
- أسامة زيد محمد منوخ، دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة، 2017م.
- إنصاف أحمد، دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2019م.
- انعام عثمان شعيب، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لإكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2016م.

3/ المجلات العلمية والدوريات:

- العجب محمد إبراهيم المقبول، بشارة فضيل الدخيري، أثر كفاءة المدقق الداخلي في اكتشاف الاحتيال المالي، مجلة كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة السلام، كلية العلوم الإدارية والمالية، العدد الثالث، مج 1، 2019م.
- جميلة سعيد قمير، قياس مدى ادراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدي اعضاء هيئة التدريس باقسام المحاسبة في الجامعات البيية، المجلة الجامعة _العدد السادس عشر، المجلد الاول، 2014م.
- سعيد ربيع باعطوة، عامر محمد الشهري، العوامل المؤثرة على تغيير مكتب المراجعة الداخلية: هل خصائص لجنة المراجعة لها دور في هذا التغيير؟، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد 63، 2021م.
- صبيحة برزان، قيسمكي خلف، دور أساليب المحاسبة القضائية للحد من عمليات الغش والتلاعب، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 106، 2015 م.

- عبدالحفيظ محمد كريم، حسين الطاهر عبدالرازق، المحاسبة والمراجعة الجنائية كمجال جديد في مهنة المحاسبة، مجلة دراسات المال والأعمال، العدد 7.
- عامر محمد سلمان، ويحيى علي كاظم، المخاطر الموروثة ودورها في تعزيز مسؤولية مراقب الحسابات في الكشف عن الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 88، مج 22، 2016م.
- نصيف جاسم الجبوري، صلاح هادي محمد، دور المحاسبة القضائية في إكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، 2013م.

- ناظم شعلان جبار، أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية، مجلة الغري للعلم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع، العدد 32، 2015م.
- يحيى علي كاظم، المخاطر الموروثة ودورها في تعزيز مسؤولية مراقب الحسابات في الكشف عن الاحتيال المالي، بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 8، 2016م.

4/أخرى:

- خالد محمد علي أحمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، مقدم إلي المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة، 2013م، ورقة عمل.

- مطر، محمد والحلبي، ليندا حسن، دور مدققو الحسابات الخارجية في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الفترة ما بين 10 إلى 11 نوفمبر -الأردن، 2009.

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، الصيغة ١-٠، مارس 2015م.

المصادر باللغة الإنجليزية:

- Brigitte Debelo , Muehman Prisila Burnaby, The use Forensic Accounting Experts in Tax Cases as identified in court opinios ,2017.
- Inkester Norman Forensic Accountuting CMA Mangazine Vol 40 Iss: 3 Apr 96 -